

بقية الأولين⁽⁸⁴⁸⁾ أو البطن الثاني أو من خلف أبوه خلاف». فعدل عن قوله ثالثها؛ لأن تلك القاعدة لا تنضبط هنا، ولم يصرح بكونها⁽⁸⁴⁹⁾ أقوالاً، وأشار إلى ذلك⁽⁸⁵⁰⁾ [الخلاف]⁽⁸⁵¹⁾؛ لأن المازري حكاهما على أنها احتمالات مبنية على القواعد وليست أقوالاً⁽⁸⁵²⁾.

فصل

ومما يلحق بالكلام⁽⁸⁵³⁾ في الأقوال ألفاظ ذكرها المؤلف، فمنها: وجاء.

[1/29] ومن قاعدته أنه إذا أشكل / عليه إلحاق فرع بقاعدة، أو نسبة قول إلى من نسب إليه، ورأى غيره من الشيوخ الحق⁽⁸⁵⁴⁾ ذلك الفرع بتلك القاعدة، فإنه يقول: وجاء، كقوله في الأيمان والنذور⁽⁸⁵⁵⁾: «وجاء في الحلال عليّ حرام»، لما قدم من أن شرط الاستثناء أن يكون ملفوظاً به، ولم يذكر فيه خلافاً، ورأى الخلاف في هذه المسألة يوهم أنه نقض منه لما قدم فعبر بلفظ وجاء، وكأنه شك في إجراء هذا الخلاف في مسائل الاستثناء.

[ومن ذلك قوله في الصلاة⁽⁸⁵⁶⁾: «وجاء إذا ضاق الوقت عن ركعتي الفجر تقضي بعد طلوع الشمس»، لما قدم قوله: ولا تقضي سنة، يوهم النقض بهذه المسألة فعبر عنه بقوله: وجاء.]⁽⁸⁵⁷⁾

(848) في (ت)، الأولى.

(849) في (ح): كوناً، وهو تحريف.

(850) في الأصل: وأشار إلى ذكر الخلاف.

(851) ساقطة من (ت).

(852) في (ت): فليست أقوالاً.

(853) في (ح): بالأقوال.

(854) في (ت): إلحاق.

(855) انظر جامع الأمهات ورقة 66 (أ).

(856) انظر جامع الأمهات ورقة 30 (ب).

(857) ساقطة من (ح).